

## إقليم كردستان يرفض مقترحات بغداد النفطية ويطلب الحماية التركية

ناقش رئيس حكومة إقليم كردستان مسرور بارزاني مع الرئيس التركي في انقرة "توسيع آفاق التعاون من أجل أمن المنطقة واستقرارها".

وبحسب بيان عن رئاسة حكومة إقليم كردستان فإن الطرفين بحثا "الوضع في العراق والمنطقة، إلى جانب مناقشة العلاقات بين إقليم كردستان وتركيا".

واكد بارزاني انه عيّر مع رجب طيب اردوغان عن "رغبتهما في تعزيز التعاون وتوطيد العلاقات الثنائية في المجالات كافة، ولا سيما في المجال الاقتصادي والتبادل التجاري، وذلك على أساس المصلحة المشتركة".

وغرّد بارزاني على حسابه الرسمي قائلا: "أجريت مناقشات مثمرة مع الرئيس أردوغان بشأن التطورات

الإقليمية وإمكانات علاقاتنا الثنائية"، مردفاً بأن "نستكشف فرصاً جديدة لزيادة التجارة الثنائية والاستثمار".

بدوره اشار النائب الكردي السابق احمد الحاج الى زيارة مسرور بارزاني الى تركيا وربطها بفشل مفاوضات الإقليم مع بغداد.

وقال الحاج في تغريدة على حسابه الشخصي "المنطقة امام منعطف خطير بعد فشل مفاوضات الاقليم مع بغداد حول تطبيق قرار المحكمة الاتحادية حول النفط".

وأضاف متسائلا "الزيارة المفاجئة لرئيس حكومة الاقليم والاجتماع مع الرئيس التركي والتباحث حول غاز الإقليم، ياترى هل ابدت تركيا استعدادها لحماية مصالحها ومصالح الاقليم حتى ولو ادى الى اجتياح عسكري؟".

وكان مجلس وزراء اقليم كردستان تجاهل، خلال اجتماعه الاسبوع الماضي، لقرار المحكمة الاتحادية وطمأن الشركات الاجنبية العاملة في الاقليم.

[إقرأ: كردستان يتجاهل قرار المحكمة الاتحادية ويطمئن الشركات النفطية الاجنبية](#)

وفي سياق متصل، قال رئيس دائرة التنسيق والمتابعة في مجلس وزراء حكومة إقليم كردستان عبد الحكيم خسرو "رفضنا مقترح بغداد، بخصوص تأسيس شركة نفط تابعة لها في أربيل".

وأضاف وعضو الوفد المفاوض الذي زار بغداد مؤخرا

"لم تكن الغاية من زيارة وفد حكومة إقليم كردستان لـ(بغداد)، تنفيذ قرار المحكمة الاتحادية".

وتابع ان "حكومة الإقليم رد بهذا الخصوص على الحكومة الاتحادية وبشكل رسمي وقالت اذا كانت القضية تتعلق بهذا الجانب فنحن نرفض التفاوض، نحن مستعدون للتفاوض على أساس الدستور فقط".

وكان وفد كردي رفيع أجرى الأسبوع الماضي مباحثات مع وزير النفط في الحكومة الاتحادية للتوصل الى حل بعد قرار المحكمة الاتحادية بعدم دستورية قانون النفط والغاز الخاص بالإقليم.

## إقرأ: حكومة الكاظمي تلقي طوق نجاة لكردستان لحل ملف النفط والغاز

وقدم وزير النفط خلال المباحثات حزمة مقترحات اعتبرت أوساط سياسية بأنها "طوق نجاة" لحكومة إقليم لإفلات من قرار المحكمة الاتحادية.

وأوضح عبد الحكيم خسرو، الذي حضر مجريات التفاوض في بغداد، "الحكومة الاتحادية اقترحت تأسيس شركة نفط تابعة لها في أربيل، نحن رفضنا هذا الاقتراح". وأضاف "اقترحنا على الحكومة الاتحادية تأسيس شركة نفط إقليم كردستان، وأن تصبح هذه الشركة ملكا للإقليم".

ورأى المسؤول الكردي ان "الحكومة الاتحادية مقصرة في اصدار قانون النفط والغاز الاتحادي وتماطل في هذا الموضوع". وادف "لو كان هذا القانون موجودا لاستطعنا حل جميع المشاكل المتعلقة حول هذا الملف في إطار القانون".